

إفازة العوائد

[318] [منحصرًا بناءً على القول بالمفهوم، أو اعم من ذلك بناءً على عدمه] 203

[(الثالث) أنه لو تعددت القضايا وكان الجزاء واحداً، فلا يمكن الجمع بين مداليلها الأولية، ضرورة وقوع التعارض بين مفهوم كل منها مع منطوق الأخرى، فلا بد من التصرف إما بتخصيص مفهوم كل منها بمنطوق الأخرى، وإما بحملها على بيان مجرد الوجود عند الوجود. واتفق بينهما أنه على الأول يؤخذ بالمفهوم في غير مورد المنطوق، بخلاف الثاني، وإما بحمل الشرط في كل من القضايا على جزء السبب، واخذ المفهوم من المجموع. وأما بالالتزام بأن المذكور في القضايا مصداق للسبب، وما هو سبب هو الجامع بين ما ذكر. ولعل الأظهر هو الوجه الثاني عرفاً [204]. [203] لا يخفى أنه إن دلت القضية على انحصار العلة في تالي الأدوات، ولو كان جزء العلة، وقلنا بدلالة القضية على أن المعلق على الشرط كل واحد من الأحكام المنشأة، لا النسبة الواحدة - التي سبق ذكرها في الحاشية السابقة - فتدل القضية على عموم السلب، كما هو واضح، ولا وجه لا نكاره. نعم لو استظهر من القضية أن المعلق على الشرط تلك النسبة الواحدة، فلا تدل إلا على سلب العموم، ولو مع استفادة انحصار العلة والتامة، لعدم المنافاة بين انتفاء تلك النسبة الواحدة، مع عدم انتفاء بعض الأحكام المندرجة تحته مستندة إلى علة أخرى، بأن تكون علة المجموع منحصرة، لكن في بعض الأفراد علة أخرى تؤثر عند عدم علة المجموع مثلاً. فالأولى في الجواب الإحالة إلى ما استظهره أولاً، من كون العلة علة للنسبة، لا لكل واحد من المندرجات تحتها، ولا إلى عدم استفادة تامة العلة من القضية، نعم لو كان المراد من جزء العلة العلة لبعض الأحكام لا تمامها، وإنما اسند العلية في الكل، لأنها متممة للكل، لصح الجواب، لكنه خلاف الظاهر جداً. [204] قد يقال باظهرية الأول لشيوع التقييد والتخصيص، حتى قيل ما من =